الأنباء
الاثنين 7 يناير 2013

اجتمع مع الحكومة بتشكيلها الجديد وكلفها بدفع الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم المزارعين

مرسي: قدرة مصر على الصمود أكبر من أي تحديات تواجهها حالياً

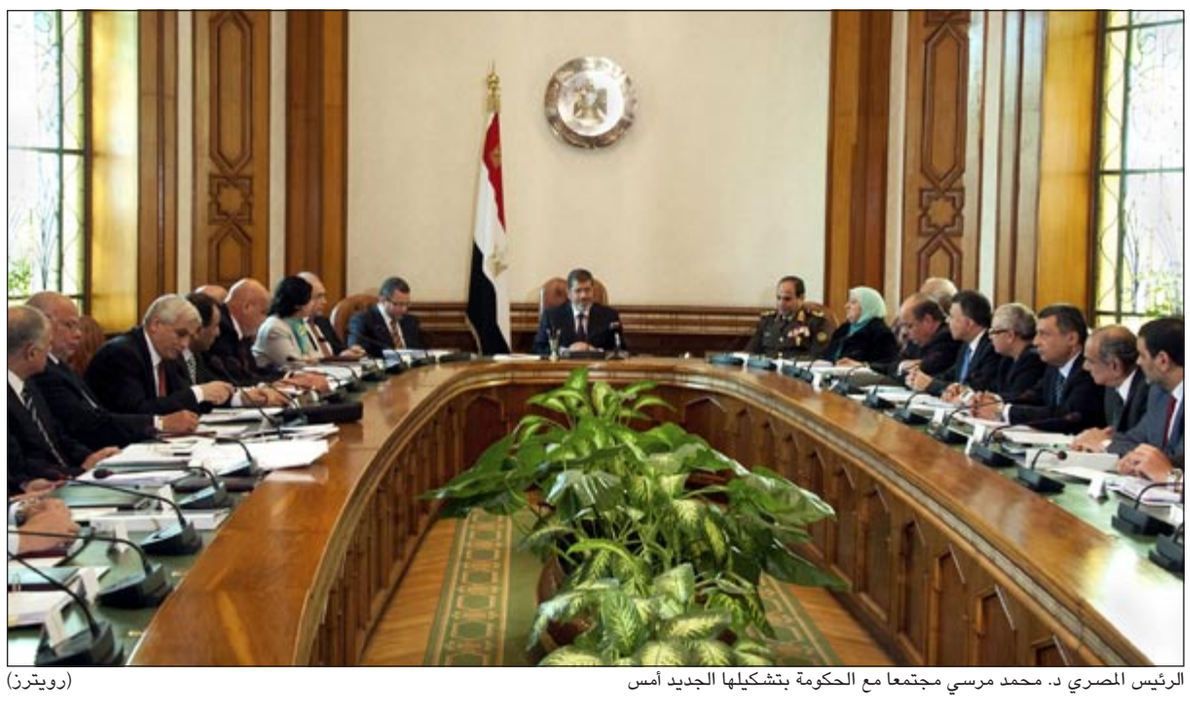
الرئيس المصري د. محمد مرسي مجتمعا مع الحكومة بتشكيلها الجديد أمس (رويترز)

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس المصري د.محمد مرسي خلال الاجتماع الذي عقده امس مع مجلس الوزراء بعد تشكيله الجديد، أهميه العمل الفوري وسرعة تحقيق إنجازات على الأرض ترفع الأعباء عن كاهل المواطن المصري، مشيرا إلى أن مصر تواجه حاليا تحديات كبيرة لكن مواردها وقدرتها على الصمود أكبر من أي تحديات.

صرح بذلك د.هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء في مؤتمر صحافي بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وقال إن الرئيس مرسي كلف الحكومة بالإسراع في تحقيق الاستقرار الأمني باعتباره مفتاحا للاستقرار الاقتصادي.

وأشار إلى أن مصر مرت بمرحلة انتقالية عادة ما تكون صعبة بعد كل ثورة تمر بها أي دولة تتراوح صعوبتها من مكان إلى آخر، وأعرب عن اعتقاده بأن مصر انتقلت من مرحلة صعبة جدا خلال فترة النقاش حول الدستور ثم إقراره من خلال الاستفتاء، وتوقع ألا تكون المرحلة المقبلة حتى الانتخابات البرلمانية سهلة.

وأضاف قنديل ان الرئيس مرسي أكد انه لا تراجع عن الديموقراطية، داعيا جميع المواطنين إلى العمل والإنتاج والاستقرار، وان هدف الجميع هو بناء مصر الحديثة المتطورة ودعم الأمن واستقلال القضاء وإعلاء دولة القانون.

وقال قنديل ان الحكومة ستسعى خلال الفترة المقبلة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على توفير فرص عمل والاهتمام بالقرى الأكثر فقرا والعشوائيات والمناطق المهمشة في برامج مفصلة في الخطة، وتتضمن أيضا تحقيق العدالة الضريبية بما يؤدي إلى تحسين الخدمات وتوفير موارد مالية أكثر لقطاعي الصحة والتعليم.

وأضاف إن العدالة الاجتماعية تتحقق أصلا بالعمل والإنتاج ويصل المردود إلى مستحقيه وتتساقط الثمار على جميع فئات المجتمع ولا تستأثر بها فئة دون أخرى.

وأشار إلى أهمية العمل على زيادة النمو والإنتاج لتحقيق العدالة الاجتماعية وان ذلك لن يتأتى إلا بتوفير المناخ الجاذب للاستثمار والسياحة والذي يتطلب الاستقرار السياسي بما يشجع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين على الاستثمار في مصر وعودة الساحة بكامل طاقتها. وقال قنديل إن الرئيس مرسي كلف الحكومة أيضا بأن تولي عناية كبيرة لملف الزراعة ومساعدة المزارعين على زيادة الإنتاج الزراعي خاصة مع موسم القمح، كما وجه الاستعداد لموسم الصيف المقبل بزيادة القدرة الكهربائية وحل مشكلات المواطنين بصفة دائمة والتواصل بدرجة أكبر مع الإعلام ومختلف القوى السياسية.

وأكد قنديل بقوله سنقوم خلال الفترة المقبلة بافتتاح مشروعات جديدة حتى يشعر الموطن بأن هناك إنجازات على أرض الواقع.

ووجه قنديل الشكر لمنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث الاقتصادية المستقلة التي استجابت سريعا للمبادرة الوطنية للانطلاق الاقتصادي التي أطلقها الأسبوع الماضي، موضحا أن الحكومة ستقوم بدراسة الأفكار والمقترحات والتوصيات التي خرجت من الحوارات الخاصة بالمحاورات السبع من أجل تضمين هذه التوصيات في خطة الحكومة وبرامج عملها خلال الفترة المقبلة.

ودعا قنديل كل القوى السياسية والحزبية على التوافق لما فيه خير ومصلحة مصر حتى يمكن النهوض بالاقتصاد والخروج من الوضع الاقتصادي الحالي، موضحا ان للمسار السياسي آلياته، وأن المسار الاقتصادي هو المسار الحرج الذي يجب أن ينتبه إليه الجميع.

أعضاء الحكومة المصرية بعد التعديل الوزاري

القاهرة ـ أ.ف.ب: فيما يأتي لائحة بأسماء أعضاء الحكومة المصرية بعد التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الوزراء هشام قنديل في السادس من يناير الجاري لتشمل 10 وزراء جدد أبرزهم وزيرا الداخلية والمالية.

هشام قنديل ـ رئيس الوزراء
عبدالفتاح السيسي ـ وزير الدفاع والإنتاج الحربي
محمد كامل علي عمرو ـ وزير الخارجية
رضا محمود حافظ ـ وزير دولة للإنتاج الحربي
المرسي السيد أحمد حجازي (جديد) ـ وزير المالية
نجوى حسين أحمد خليل ـ وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية
نادية اسكندر زخاري ـ وزيرة البحث العلمي
محمد ابراهيم علي سيد ـ وزير دولة لشؤون الآثار
خالد محمد فهمي عبدالعال (جديد) ـ وزير دولة لشؤون البيئة
محمد علي إسماعيل بشر (جديد) ـ وزير دولة للتنمية المحلية
عبدالقوي أحمد مختار خليفة وزير مرافق مياه الشرب والصرف الصحي
محمد صابر ابراهيم عرب وزير الثقافة
احمد محمود محمد مكي وزير العدل
أسامة عبدالمنعم محمود صالح وزير الاستثمار
ابراهيم أحمد غنيم ضيف وزير التربية والتعليم
أحمد مصطفى امام شعبان (جديد) ـ وزير الكهرباء والطاقة
وائل أمين محمد المعداوي (جديد) ـ وزير الطيران المدني
عمر محمد محمد سالم (جديد) ـ وزير دولة لشؤون المجالس النيابية
محمد أحمد ابراهيم مصطفى (جديد) ـ وزير الداخلية
محمد هشام عباس زعزوع ـ وزير السياحة
صلاح محمد عبدالمؤمن خليل ـ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
عاطف أحمد حلمي نجيب (جديد) ـ وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
أسامة محمد كمال عبدالحميد ـ وزير البترول والثروة المعدنية
حاتم محمد عبداللطيف (جديد) ـ وزير النقل
محمد بهاء الدين سعد ـ وزير الموارد المائية والري
طارق وفيق محمد ـ وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية
مصطفى السيد مسعد وزير التعليم العالي
باسم كمال محمد عودة (جديد) ـ وزير التموين
خالد محمود محمد حامد الأزهري ـ وزير القوى العاملة والهجرة
طلعت محمد عفيفي سالم ـ وزير الأوقاف
أشرف السيد عبدالفتاح ـ وزير التخطيط والتعاون الدولي
محمد مصطفى محمد أحمد حامد ـ وزير الصحة والسكان
متولي صلاح عبدالمقصود متولي ـ وزير الإعلام
حاتم عبدالحميد محمود صالح ـ وزير الصناعة والتجارة الخارجية
أسامة ياسين عبدالوهاب ـ وزير دولة لشؤون الشباب
العمري فاروق محمد عبدالحميد ـ وزير دولة لشؤون الرياضة

بابا الأقباط يعلن تلقيه تهنئة بالعيد من مرسي وبديع ويعبر عن حزنه إزاء الدعوة لتحريم معايدة المسيحيين

البابا تواضروس الثاني

القاهرة ـ أ.ف.ب: عبر البابا تواضروس الثاني، بابا الاقباط، عن حزنه إزاء الدعوة الى تحريم معايدة المسيحيين، داعيا الى الرد عليها وعدم التعامل مع المروجين لها، محملا المجتمع ككل مسؤولية المخاوف التي يشعر بها اقباط مصر. وأدلى البابا بموقفه امس الأول قبل ان يعلن عن تلقيه تهنئة امس من الرئيس محمد مرسي ومرشد الاخوان المسلمين بالعيد. وقال البابا تواضروس في حوار على قناة «ام بي سي مصر» إن «الفتوى بعدم المعايدة على الأقباط أمر يمثل جرحا كبيرا لنا». وأضاف «المجتمع لازم يقول لأي حد بيحرم معايدة الأقباط عيب.. وعلى الأقل اصمت».

وأضاف ان «من يشوه صورة المجتمع ومن يقصي الآخر، لابد ألا يتعامل الإعلام معه».

وأصدرت الهيئة الشرعية للحقوق والاصلاح في مصر والتي تضم ممثلين من التيارات السلفية والإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية، أبرزهم خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للإخوان المسلمين قبل اسبوعين فتوى نشرتها على موقعها الالكتروني بعدم جواز تهنئة المسيحيين بأعيادهم الدينية.

ويحتفل اقباط مصر الذين يشكلون بين 6٪ و10٪ من نحو 83 مليون مصري اليوم بأول عيد ميلاد في وجود رئيس اسلامي، وفي اجواء من القلق والخوف والتوتر تسيطر على الاقباط بعد انتشار فتاوى تحرم على المسلمين معايدتهم. وأكد البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، أن «المخاوف التي يشعر بها البعض مسؤولية المجتمع، ويجب أن تكون الرسائل التي تقدم لنا رسائل طمأنينة»، مشيرا الى أن «جمال مصر في تنوعها ويجب أن نحرص عليه جميعا».

وانسحبت الكنيسة المصرية من الجمعية التأسيسية التي صاغت الدستور المصري وسيطر عليها التيار الاسلامي.

وأقر الدستور المصري في استفتاء شعبي بعدما وافق عليه نحو 64٪ من الناخبين المشاركين.

وقال البابا تواضروس ان «مواد الدستور المصري لم تأخذ ما تستحقه من مناقشات مجتمعية للوصول إلى اتفاق كامل حولها، واضاف «ان بعض المواد (..) كانت تسبب إشكالية عند الأقباط».

وأضاف ان «الدستور هو المخزن الذي نستمد منه كل حياتنا كمجتمع، لذلك حينما أضع دستورا فى بلد لابد أن أضعه تحت روح المواطنة، دستور يجمعنا أننا مصريون».

وأوضح ان «الكنيسة انسحبت نتيجة لعدم وجود حوار كاف حول مواد الدستور»، وتابع «ان الأمور تمت على عجلة وعدم احترام للرأي الآخر، وشيء طبيعي أن يحصل الانسحاب».

وصباح الاحد، أرسل الرئيس المصري محمد مرسي برقية تهنئة إلى البابا تواضروس الثاني والي اقباط مصر بالخارج بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد المجيد، أعرب فيها مرسي عن «أصدق تهانيه وأطيب تمنياته له ولجميع الإخوة الأقباط بموفور الصحة ولوطننا مصر بدوام العزة والتقدم»، حسبما نقلت وكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية.

وقالت الوكالة ان مرسي قرر إيفاد محمد رفاعة الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية إلى كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية لتقديم التهنئة إلى البابا تواضروس الثاني وإلى الأقباط الأرثوذكس بعيد الميلاد المجيد وحضور الاحتفال المقام بالكاتدرائية الاثنين.

ولم يقرر بعد حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين، موقفه من حضور احتفالية الكنيسة بالعيد. وحضر كبار قيادات الحزب احتفالية العام الماضي.

وفيما بدا رسالة طمأنة للاقباط من جماعة الاخوان المسلمين بعد الفتاوى الأخيرة بعدم جواز تهنئة المسيحيين بأعيادهم الدينية، قدم المرشد العام للاخوان المسلمين محمد بديع الأحد تهانيه «للأخوة المسيحيين» بمناسبة الاحتفال بذكرى عيد الميلاد، كما بعث ببرقيات تهنئة لقيادات الكنائس المصرية، حسبما نقلت وكالة الانباء الرسمية.

وزير المالية الجديد: مصر مستعدة لاستكمال محادثات صندوق النقد

القاهرة ـ رويترز: قال وزير المالية المصري الجديد المرسي السيد حجازي امس إن مصر مستعدة لاستكمال المحادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض قيمته 4,8 مليارات دولار وذلك قبل يوم من زيارة مسؤول من الصندوق للقاهرة للتباحث حول قرض مهم لاقتصاد البلاد.

ومن المقرر أن يجتمع مسؤول كبير من صندوق النقد الدولي مع مسؤولين مصريين اليوم بالقاهرة لمناقشة الاتفاق الذي أرجئ الشهر الماضي لمنح مصر مزيدا من الوقت لتهدئة التوترات السياسية قبل اتخاذ إجراءات تقشفية لا تحظى بقبول شعبي.

وقالت مصادر بمجلس الوزراء أمس الأول إن الرئيس د.محمد مرسي استبدل وزيري المالية والداخلية بعدما وعد بتعديل وزاري لتهدئة الغضب الشعبي بسبب الأزمة الاقتصادية.

وأبلغ حجازي الصحافيين أنه مستعد تماما لاستكمال المباحثات مع صندوق النقد الدولي.

وحجازي الذي كان يتحدث عقب لقاء مع رئيس الوزراء هشام قنديل هو خبير اقتصادي بجامعة الإسكندرية ومتخصص في مجال التمويل الإسلامي وغير معروف على نطاق كبير،

وهو ليس عضوا في جماعة الإخوان المسلمين رغم أن وسائل إعلام مصرية قالت إنه مقرب من الجماعة.

البرادعي وأبوالفتوح وعمرو خالد بحثوا تشكيل تحالف انتخابي

القاهرة ـ أ.ش.أ: ذكرت مصادر مطلعة أن لقاء تم بين كل من د.عبدالمنعم أبوالفتوح رئيس حزب مصر القوية ود.محمد البرادعي رئيس حزب الدستور ود.عمرو خالد رئيس حزب مصر «الجمعة» في منزل د.أبوالفتوح وأنه تم خلال اللقاء الذي استمر على مدار ساعتين ونصف الساعة بحث إمكانية التنسيق وربما التحالف لخوض انتخابات مجلس النواب.

وأوضحت هذه المصادر لوكالة أنباء الشرق الأوسط أنه تم الاتفاق مبدئيا على التحالف وتوحيد الرؤى والخطط والإجراءات لخوض انتخابات مجلس النواب المقبلة مع الاستعداد لتوسيع هذا التحالف وضم قوى أخرى إليه للوصول إلى قائمة موحدة أو عدد من القوائم بما يحقق المصلحة الانتخابية، وفي هذا السياق رأى أبو الفتوح أهمية الاتفاق على قائمة ثورية موحدة تضم الأحزاب الثلاثة.

وأسفر الاجتماع عن اتفاق بين الأطراف الثلاثة على تشكيل لجنة لإدارة التحالف في المعركة الانتخابية والاستعدادات لها على أن تتكون من م.خالد عبدالعزيز الأمين العام لحزب مصر، ود.أحمد البرعي نائب رئيس حزب الدستور ود.أحمد عبدالجواد الأمين العام لحزب مصر القوية، غير أن البرادعي اتجه إلى تعليق موقف حزب الدستور باستطلاع رأي قواعده وخاصة في جبهة الإنقاذ التي من المنتظر أن تخوض الانتخابات أيضا في شكل تحالف، وربطت ذلك بعشرة شروط حددتها أمس.

وأوضحت تلك المصادر أن خلال الاجتماع ـ الذي عقد في تكتم عن وسائل الإعلام بحث أبوالفتوح مع البرادعي وخالد ثلاثة محاور رئيسية بدأت من تقييم طريقة إدارة البلاد وانفراد مؤسسة الرئاسة بالسلطة وعدم التشاور الحقيقي مع القوى الأخرى وقلة الخبرة في التعامل مع العديد من الملفات المهمة، إضافة إلى جدوى الحوار الوطني وأهمية المشاركة فيه.

العتيبي: هناك أدلة جديدة تؤكد براءة «مبارك» من قتل الثوار

أكد المحامي د. فيصل العتيبي رئيس هيئة الدفاع الكويتي عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك أن هناك أدلة جديدة سوف تؤكد براءة مبارك من تهمة قتل الثوار، مؤكدا أن الأدلة التي يملكها تختلف عن أدلة لجنة تقصى الحقائق التي تخص الفرقة (95 اخوان) وأنها ادلة جديدة تضاف الى ادلة تقصي الحقائق والتي من شأنها قلب القضية وتغيير مسارها.

وأوضح العتيبي في مؤتمر صحافي عقده مساء أمس الأول عن المؤامرة التي حيكت ضد مبارك أن لديه أقراصا مدمجة كأدلة جديدة تثبت اشتراك جماعة الاخوان في قتلهم للثوار في موقعة الجمل وأن يدي مبارك نظيفة من دمهم وهو ما سأتقدم به للنائب العام حتى تضم للتحقيقات الجديدة في موقعة الجمل.

وسوف نبين للشعب المصري براءة مبارك من هذه الاتهامات، وأنه في حالة نقض الحكم وإعادته الى محكمة أول درجة كما توقعنا، ستقدم هذه الأقراص المدمجة والأدلة الأخرى إلى عدالة المحكمة لإثبات براءته من دم أبنائه المتظاهرين.

وقال إن من أسباب الطعن في الحكم الصادر ضد مبارك أولا أن الحكم قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع، ذلك بإدانته بالاشتراك بالمساعدة في الجرائم سالفة البيان بإتيانه أفعالا سلبية وبإحجامه عن إتيان أفعال إيجابية بالرغم من أن الاشتراك لا ينتج أثره إلا بأفعال إيجابية.

ثانيا: ان المحكمة لم تفطن لأقوال شاهدي الإثبات عمر سليمان ومحمود وجدي والتي لا تصلح دليلا لإثبات إدانة مبارك بل هي دليل لنفي الاتهام عنه بعنصريه المادي والمعنوي ولم تحقق في شهادتهما بشأن تسلل عناصر إجرامية أجنبية للبلاد ومسؤولية مبارك وواجبه كرئيس للجمهورية للحفاظ على الدولة وأمنها من خطر تلك العناصر باستعمال القوة.

ثالثا: اتخذ الحكم من تردي الأوضاع والفساد في البلاد سبيلا لاستخلاص مسؤولية الرئيس عن النتائج الواقعة في الفترة من 25 يناير الى 28 يناير 2011 من قتل المتظاهرين عمدا والشروع في قتلهم دون أن يدلل على ذلك وهو ما قصرت فيه تحقيقات النيابة العامة.

رابعا: جاء الحكم قاصرا ومبهما لعدم بيان ماهية القرارات والأوامر والتعليمات التي كان على الرئيس إصدارها والتوقيتات المناسبة لإصدارها وأحجم عن هذا الإصدار وفي تلك التوقيتات ولم تفطن المحكمة إلى ما قرره شاهدا الإثبات وهما عمر سليمان والمشير طنطاوي من اتخاذ مبارك قراره بنزول القوات المسلحة بمجرد إخطاره بعجز الشرطة عن أداء مهامها.

كما أن الحكم المطعون فيه لم يدلل تدليلا سائغا على توافر نية القتل في حق مبارك، بل جاء تدليله في صيغة عامة لا تفيد سوى الحديث عن الأفعال المادية للعناصر الإجرامية الأجنبية الخارجة عن سيطرة مبارك.

وقال العتيبي: لقد جاء الحكم كذلك قاصرا في بيان أسماء باقي المجني عليهم من القتلة والمصابين ممن اشتركوا مع الرئيس بقتلهم عمدا أو الشروع فيه بإحالته في بيانها إلى ما جاء بالتحقيقات ودون بيان إصاباتهم بما يحقق مراد القانون وظنت المحكمة خطأ أنه يكفيها في هذا الشأن أن تحيل في بيانها إلى تقرير الصفة التشريحية مع أنه يلزم أن تشتمل مدونات الحكم على بيان الإصابات وأوصافها وتطورها وعلاقة السببية بينها وبين الوفاة أخذا من المصدر الفني المبين لها وفحوى ما جاء به بشأنها وأن الحكم قد أدان الرئيس السابق رغم بطلان المحكمة مصدرته لفقد صلاحيتها لإبداء هيئة المحكمة رأيا في الدعوى قبل نطقها بالحكم وإفشائها سر المداولة فيها ومخالفتهم قانون السلطة القضائية بإبداء رأي سياسي.

وأكد أن من بعض الأدلة ما شهد به علاء شتا القيادي بتنظيم الجهاد عن وجود تعاون بين تنظيم الجهاد والفرقة 95 إخوان بقيادة أسامة ياسين وزير الشباب الحالي ودورها في موقعة الجمل حيث استطاعت الفرقة أن تطهر العمارات وأسطحها من البلطجية وتسيطر على أغلب العمارات قبل أن يحدث تفاوض بينها وبين قيادة الجيش بالميدان بالنزول.

وأكد شتا أن قيادات الإخوان رفضت نزول تلك الفرقة في البداية، كاشفا أنهم كانوا يتقابلون مع عناصر الفرقة الإخوانية كل يوم تحت كوبري قصر النيل وأنهم كانوا يتعاملون بأسماء حركية، وتابع «طحنا البلطجية وسلمنا بعضهم إلى الجيش ووضعنا الآخرين في غرف خصصت للأسرة، مضيفا رأينا قيادات من الإخوان تقود المعركة ومن ضمن أسمائهم الدكتور محمد البلتاجي والداعية صفوت حجازي.

● مؤمن المصري

«الجنايات» تلغي قرار جهاز الكسب بالتحفظ على أموال إبراهيم كامل

القاهرة ـ أ.ش.أ: ألغت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار محمد فتحي صادق، قرار جهاز الكسب غير المشروع، بالتحفظ على أموال وكافة ممتلكات رجل الأعمال إبراهيم كامل القيادي بالحزب الوطني المنحل، على ذمة التحقيقات التي يباشرها معه الجهاز في قضية اتهامه بجني ثروات طائلة لا تتفق مع مصادر دخله المشروعة، على نحو يشكل جريمة الكسب غير المشروع.

يشار إلى أن جهاز الكسب غيرالمشروع كان قد باشر تحقيقات موسعة مع إبراهيم كامل، قام خلالها محققو الجهاز بمواجهة إبراهيم كامل بعناصر ذمته المالية المتضخمة، في ضوء تقارير وتحريات الجهات الرقابية، والتي أشارت إلى تحقيقه لكسب غير مشروع، مستغلا في ذلك صفته كقيادي بالحزب الوطني.

كما سبق أن تمت مواجهته في التحقيقات الأولى بحصوله على 4,7 مليارات جنيه من أموال عدد من البنوك، والتي امتنع عن سدادها بعد أن حصل عليها بدون ضمانات كافية.